

في الدستور الجديد وشكل الحكم

أحمد علي الوادعي – محامي

في الدستور الجديد وشكل الحكم

المقدمة:

بما أن عنوان الورقة من شقين الأول نحو دستور جديد والثاني عن شكل الحكم فإن الورقة تتحدث عن بعض ملامح الدستور الذي يناسب ويتحقق مع نظام حكم ديمقراطي ودولة القانون، وذلك من خلال انشاء دستور جديد خال من اوجه القصور التي يحفل بها الدستور النافذ حالياً، وإلى ذلك نبذة عن شكل الحكم.

القسم الأول: في الدستور الجديد:

وتحت هذا العنوان تشير الورقة الى بعض من اوجه الجديد الذي يتعين ان يتضمنه الدستور المأمول وبالأدق يتعين ان يتضمنه العقد الاجتماعي الذي يقوم عليه المجتمع وهي:

١. يجب ان يقلل الدستور الجديد من الإحالة فيما يشرعن على القانون وهو ما وقع فيه الدستور النافذ حالياً، فمن يراجع نصوص الدستور المذكور سيلاحظ انه أحال على القانون اكثر من ستين مرة، وهذا كثير جداً لم أجد دستور فيما قرأت مثل هذا الإفراط في الإحالة على المشرع العادي، رغم كثرة ما قرأت، وقد أفضى ذلك إلى تقييد الحقوق والحريات العامة وسهل على النظام الإستبدادي تقييد الحقوق والحريات والتحلل من الضمانات والحماية لها والتي تضمنها الدستور وتقدم القوانين التي أصدرها مجلس النواب في ظل الدستور وتطبيقاً له عدداً كبيراً من النماذج على ذلك يكفي لنا الإشارة الى نموذجين:

النموذج الأول: يأتي من التشريعات والقوانين الجنائية، وبالخصوص النصوص الخاصة بعقوبة الإعدام، فرغم أن الشريعة الإسلامية كما هو معروف أجازت العقاب بالإعدام في ثلاث حالات فقط إلا أن المشرع اليمني طبق هذه العقوبة في أكثر من ثلاثمائة وخمسة عشر حالة كما تدل على ذلك دراسة أعدها وأذاعها أحد رجال القانون^١.

النموذج الثاني: يقدمه مجلس النواب في قانون الصحافة فالدستور اليمني النافذ (كفل حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة)، المادة (٤٢). إلا أنه قرر في آخر النص أن تُمارس هذه الحريات في حدود القانون، وبالعودة إلى قانون الصحافة يجد الباحث المدقق أن القانون الذي أحال إليه الدستور نص على معاقبة الكاتب بالسجن لمدة سنة في حالات تعد بالعشرات، وليس هذا مكان حصرها. ولما سبق نأمل أن تحظى اليمن في دستورها الجديد بدستور لا يحيل في ممارسة الحقوق والحريات على القوانين، وأن يتضمنها الدستور بحمايات ومحصنات عصية على الاختراق.

٢- عنصرية الدستور اليمني:

لا ريب أن قارئ هذه الجملة سيصاب بالفزع إذ ان الدستور -أي دستور- هو آخر مكان يمكن أن نعثر فيه على فاجعة بحجم العنصرية سيئة الصيت ولكن هذا هو وبعبارة عامية الحاصل، وبيان ذلك:

أن الحكومة اليمنية موقعة على إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة الذي أصدرته الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٦٧م، كما وانضمت إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكل ذلك جعل الإعلان والاتفاقية ضمن القانون الوطني في اليمن، أي أنه مُلزم للدولة شعباً وحكومة وقضاء بالأولى.

لكن ذلك لم يمنع المشرع الدستوري اليمني من سن نصوص عنصرية لانطوائها على تمييز ضد المرأة بما يصادم الإعلان والاتفاقيتين العالميتين والسابق ذكرهما، وبيان ذلك:

^١ هو/ أحمد علي الوادعي.

أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة السابقة الذكر قد عرفت "التمييز ضد المرأة" في المادة الأولى منها بأنه:

(أي تفرقه أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الإعراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل).

ومن الإنصاف القول بأن الدستور اليمني يحتوي نصوصاً ينطبق عليها "التمييز ضد المرأة"، بالمعنى الوارد في هذا النص وفيما يلي بيان ما قلناه:

كان دستور جمهورية السلال الصادر في ١٩٦٣م ينص في المادة (١٧) بخصوص مساواة المرأة بالرجل على:

(اليمنيون لدى القانون سواءً وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة أو المذهب).

وفي جمهورية القاضي الارياني، تغير النص في دستور ١٩٧٠م، ملغياً مبدأ المساواة السابق فكان هكذا:

(اليمنيون متساوون في الحقوق والواجبات).

وعند قيام الوحدة في ١٩٩٠م استعيد مبدأ المساواة وجرى تحريم التمييز في الحقوق والواجبات، وكان النص هكذا:

(المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الاصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة).

وبعد شهرين من حرب ١٩٩٤م صدر دستور الجمهورية الثانية لصالح فاستعاد نص دستور الجمهورية العربية اليمنية وحذف النص الذي يحرم التمييز في الحقوق ضد المرأة فكان النص هكذا:

(المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة).

وتمييزاً للرجال على النساء في الحقوق الدستورية والقانونية جعل الدستور حقوق الرجال في الباب الثاني للدستور تحت عنوان "حقوق وواجبات المواطنين الاساسية"

وتحدث عن حقوق النساء ليس في باب الحقوق وانما في الفصل الثالث من الباب الاول وتحت عنوان "الأسس الاجتماعية والثقافية" وجاء في المادة (٣١) منه أن:

(النساء شقائق الرجال، ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجيه الشريعة وينص عليه القانون).

ومؤدى ما سبق هو أن الدستور النافذ الى الآن خال من حقوق المرأة وقد احال حقوقها الى الشريعة والقانون وعلى المرأة ان تبحث عن حقوقها في ثنايا كم هائل من النصوص القانونية وأحكام الشريعة الاسلامية وليس ربما بالغيب القول بان المرأة مغيبة عن الدستور، وبعبارة أدق و أوفى يعتبر نصف المجتمع مغيب كلياً عن الدستور اليمني وقد جرى تعويم حقوقها بالإحالة الى القانون والشريعة وهي – والحق يقال- احالة على المجهول.

وبما أن البلاد على وشك وضع دستور جديد فإننا ندعو الى اعادة المرأة الى حظيرة الدستور بإعادة النص المحذوف من الدستور والخاص بمنع التمييز ضد المرأة وأي تمييز آخر بسبب الأصل أو اللون أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة، وإذا كانت الحكومة اليمنية قد انضمت الى اتفاقية منع التمييز ضد المرأة فإن ذلك لا يغني عن تثبيت الموضوع في صلب الدستور حتى يصح القول بأن الدستور اليمني ساوى بين مواطنيه بحق.

٣- من تركيز السلطة إلى توزيعها:

القراءة – حتى المتعجلة منها- للدستور اليمني في الاختصاصات التي منحها الدستور لرئيس الجمهورية تكشف أننا تجاه تركيز شديد للسلطة، ويكفي للدلالة على ذلك أن الدستور أعطى الرئيس سلطات رصدتها المادة (١١٩) منه في (١٨) فقرة، أي (١٨) نوع من الاختصاصات.

وتلك ليست كل الاختصاصات إذ ثمة زيادة في أماكن متفرقة من الدستور، كما أن بعض الفقرات الـ (١٨) تتضمن أكثر من اختصاص، وهي الفقرة (٤) اختصاصان هما: تكليف من يشكل الحكومة وتسمية رئيس الوزراء والوزراء، والفقرة (٦) الاشتراك في وضع السياسة الخارجية والإشراف على تنفيذها، ومثل ذلك في الفقرات (٩، ٨، ١١، ١٢، ١٤، ٢٤) من الدستور.

وأما الاختصاصات المتفرقة في مواد أخرى فهي المواد:

(١٠١ فقرة أ) حال مجلس النواب، وفقرة (ب) الدعوة لانتخابات مبكرة، المادة (١٠٢) حق إعادة النظر في القوانين التي يصدرها مجلس النواب، المادة (١٠٥) ممارسة السلطة التنفيذية، المادة (١٠٦) رئاسة الجمهورية وتعيين نائبه، مادة (١١١) هو القائد العام للقوات المسلحة، المادة (١٢٠) إصدار القرارات واللوائح، (١١٢) إعلان حالة الطوارئ، (١٢٢) طلب تقارير عن أعمال مجلس الوزراء، (١٢٣) المصادقة على أحكام الإعدام، المادة (١٢٥) إنشاء مجلس الشورى، مادة (١٢٦) تعيين اعضاء مجلس الشورى.

مادة (١٣٢) مشاركة رئيس الوزراء في اختيار الوزراء، مادة (١٣٣) مسائلة رئيس الوزراء والوزراء، المادة (١٣٧) فقرة (ب) الاشتراك مع رئيس الوزراء في وضع الخطط للسياسة الخارجية والداخلية، المادة (١٣٨/أ) إحالة رئيس الوزراء ونوابه إلى المحاسبة، المادة (١٤٢) قبول استقالة رئيس الوزراء، المادة (١٥٨) حق طلب تعديل الدستور.

ومجموع هذه الاختصاصات (٤٢) موضوع من اختصاصات رئيس الجمهورية، جلها يتصل بأهم جوانب حياة اليمنيين، وسواء أخذناها بمعيار الكم أو بمعيار الكيف، فإنها بالتأكيد هائلة جداً، وتكاد تستغرق معظم حياة الشعب وهذا هو الذي يفسر الطابع الاستبدادي لنظام صالح.

وإذا كان النظام السياسي في اليمن يأخذ بالتقسيم التقليدي الذي يقسم السلطة إلى ثلاث سلطات هي: التشريعية والتنفيذية والقضائية، فإن هذا القدر من سلطات رئيس الجمهورية لم يترك أدنى إمكانية لهذا التقسيم الثلاثي فكل شيء قبضة يد واحدة.

ولهذا يتعين على الدستور الجديد أن يوزع السلطة بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية بصور متوازنة، وبحيث لا تطغى إحداها على الأخرى وأعتقد أن اليمن أمامه الآن فرصة قد لا تعوض لتحقيق هذا المنجز.

٤- في الرقابة الدستورية:

وفقاً للنظام القضائي اليمني توجد محكمة دستورية منشأة وفقاً لقانون السلطة القضائية، وهي مختصة - وفقاً للمادة (١٩) من القانون المذكور - بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات بطريق الفصل في الطعون التي ترفع إليها بعدم دستورية تلك القوانين والقرارات وبطريق الدعوى المبتدأة أو الدفع، وتتولى إلى ذلك الفصل في الطعون الانتخابية.

ولكي نقف على حقيقة هذه المحكمة، ومدى الدور الذي أدته في سبيل الهدف المفترض أنها أنشئت من أجله، وهو الرقابة الدستورية، يجب العودة إلى الوقائع المتصلة بها وهي:

أولاً خلل النشأة:

بحسب نص المادة (٥٩) من القانون السابق الذكر يكون تعيين قضاة المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية، ومعنى ذلك - ببساطة - أن السلطة التنفيذية هي التي تختار من يراقبها فيما تمارس عملها، لأن الرئيس على رأس السلطة التنفيذية، إن لم نقل هو كل السلطة التنفيذية كما كشفت لنا فيما سبق السلطات والاختصاصات المخولة لرئيس الجمهورية، والتي حددها الدستور.

ثانياً: رغم أن نظام الرقابة الدستورية ليس جديداً على اليمن

فقد أخذت به الحكومة منذ ربع قرن، إلا أن المواطنين لا يثقون بهذا النظام، وهم يعرفون أنه مخلوق مسخ، والدليل أنهم لا يلجأون إليه، فخلال ربع القرن الماضي لم تطرق باب المحكمة الدستورية إلا بضع دعاوى تعد بالأصابع، وليس ذلك لعدم وجود حاجة لهذه المحكمة، أو لندرة أسباب اللجوء إليها، إذ الدواعي لها تملأ الأفق فهناك المئات من خروقات الدستور.

ثالثاً: ومما زهد الناس في المحكمة الدستورية:

ماحدث لدعوى دستورية رفعاً رفعها مجموعة من الحقوقيين والسياسيين عام ٢٠٠٠م بمناسبة صدور قانون السلطة المحلية، فقد رفعت الدعوى بعدم دستورية القانون المذكور، واستندت الدعوى إلى نص المادة (١٤٣) من الدستور النافذ آنذاك والمتعلق بمنصب محافظ المحافظة، والوسيلة القانونية للوصول إلى هذا المنصب، فالدعوى كانت ترى أن الدستور يقرر أن الوسيلة الوحيدة لذلك هي الانتخاب، لأن النص يقول: (طريقة ترشيح وانتخاب واختيار رؤساءها).

أي رؤساء الوحدات الإدارية وهم المحافظون ومدراء المديرية وكان رأي الحكومة (المدعي عليها) أن النص خير المشرع في طريقة تولي أي من المنصبين بين (الانتخاب أو الاختيار)، وأن

النص في الدستور هكذا (طريقة ترشيح وانتخاب أو اختيار)، وإنما سقطت الألف من كلمة (أو اختيار)، لكن المدعين استشهدوا بالنسخة الانكليزية الرسمية للدستور والموزعة على الأمم المتحدة وغيرها من الجهات، وكانت خالية من الألف، وبذلك يكون النص في قانون السلطة المحلية الذي أخذ بالتعيين وليس بالانتخاب، مخالفاً للدستور ومن ثم لم يكن أمام المحكمة إلا الحكم بلا دستورية القانون ولقد أدركت ذلك جيداً.

وكانت المحكمة قد حجزت القضية للحكم في بداية شهر رجب على أن يصدر في نهاية شهر شعبان، ولكن اعتذر رئيس المحكمة وأجل الحكم إلى موعد سوف يشعرونا به، وبعد ذلك جرى تعديل الدستور بما فيه النص المذكور، وصدر التعديل في ٢٠/٢/٢٠١٠م وانحصر التعديل في هذا النص على اضافة الألف (أ) وصار هكذا: (طريقة ترشيح وانتخاب أو اختيار وتعيين).

وبذلك أصبح الدستور موافقاً للقانون، وهذا وضع بالغ الشذوذ، فلا غرابة أن تفقد المحكمة الدستورية ثقة المواطنين وقد صار الدستور – على قداسته- العوبة في يد السلطة، وبالأصح في يد رأس السلطة التنفيذية.

ومن الاختلالات اللصيقة بنظام الرقابة الدستورية الراهن أن المحكمة الدستورية ليست كياناً مستقلاً قائماً بذاته، فبالإضافة إلى أن أعضائها تختارهم وتعينهم السلطة التنفيذية و هو من هوانها هي أيضاً، مكونة من رؤساء دوائر المحكمة العليا فهي مجرد ملحق بدوائر (محاكم)، وظائفها الأصلية لا صلة لها بالرقابة الدستورية، وعملها على هذه الرقابة ثانوي، وبمعنى أوضح فضلة، ولهذا ندعو إلى إنشاء محكمة دستورية خارج القضاء العادي، ومستقلة عن السلطة التنفيذية حقيقةً لا لفظاً.

في النظرية السياسية الحديثة تكون واجبات الدولة، وبالأوضح تكون وظيفة الدولة، ذات جانبيين عمل القانون وإدارة القانون، وتبعاً لذلك يكون أساس الحكومة ناتج عن طبيعة العلاقة بين هيئة تعمل القانون وهي السلطة التشريعية، وهيئة تدير القانون وتنفذه وهي السلطة التنفيذية، وهاتان الهيئتان قد تكونا متناسقة ومتحدة تنفذ عملها بانسجام، وحينئذ يكون شكل الحكم وزارياً، وقد تستقل الهيئتان أحدهما عن الأخرى، وكل منهما تكون صلاحيتها تحت تدقيق الأخرى، وحينئذ يكون الحكم رئاسياً.

وفي نظام الحكومة الوزارية تكون الهيئة التنفيذية العليا فيه مسؤولة أمام السلطة التشريعية في أعمالها، ويتوقف بقاء الوزارة في الحكم على ثقة السلطة التشريعية (البرلمان) ولأن أعضاء الوزارة يكونون في هذا النظام أعضاء في البرلمان فإن السلطة التنفيذية تشارك في سن القوانين والتشريعات التي تصدر من البرلمان، ولذلك يتدنى مستوى فاعلية مبدأ الفصل بين السلطات، ولكن في هذا النظام تكون واجبات السلطتين التشريعية والتنفيذية متنسقة والعلاقة بينهما ودية.

أما النظام الرئاسي فهو ذلك النظام الذي يكون الرئيس فيه مستقلاً عن السلطة التشريعية ومنتخب من قبل الشعب، ويتولى رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة معاً، ومما يميز هذا النظام أخذه بالمبدأ الذي يقضي بأن مدة حكم الرئيس وامتيازاته منصوص عليها في الدستور وبمنجاة من رقابة الهيئة التشريعية وهو الذي يختار وزارة الحكومة، وهم ليسوا أعضاء في البرلمان ولا يشترط أن يختار وزراؤه من أعضاء حزبه ولا تملك السلطة التشريعية في هذا النظام مساءلة الوزراء أو استجوابهم، وصفوة القول يقوم النظام الرئاسي على ركيزتين هما رئيس جمهورية منتخب من الشعب يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة من ناحية، والفصل التام بين السلطات من جهة أخرى، لكن هذا الفصل ليس تاماً حتى في أشهر الأنظمة الرئاسية، وهي النظام الأمريكي.

وبالعودة إلى اليمن سنجد أنها أخذت بالنظام الرئاسي سواء قبل الوحدة أو بعدها وخلال أخذها بالديمقراطية والانتخابات الرئاسية والنيابية، لكن ذلك لم يشفع لها، وكانت قد عاشت دائماً في ظل نظام رئاسي يحكم قبضته على السلطات الثلاث بطرق ليس مجال الحديث عنها في هذه الورقة، ولكن أحد آلياتها الدستور نفسه.

ولا نملك التعرف الآن بطبيعة نظام الحكم التي سيأخذ به الدستور الجديد، والذي سيتمخض عن تنفيذ المبادرة الخليجية، ولكن من المعلوم أن قطاعاً محسوساً من النخبة في اليمن بدأت الحديث عن استجلاب النظام البرلماني خلال السنوات الأخيرة، وذلك بعد أن تعذر مقرطة الحياة السياسية للبلاد في ظل النظام الرئاسي الماضي، وكانت بعض القوى رافضة لذلك نهائياً ومتشبثة بالنظام الرئاسي بمقولة أنه وحده الذي يصلح لليمن، ولكن تتواتر الأخبار بأن جماعة الإصلاح غيرت وجهة نظرها بعد أن قوي شعورها بأنها على وشك أو تكاد لاستلام السلطة، والفضل في ذلك لما يسمونه "الربيع العربي" فإذا صدقت هذه الأخبار فمعنى ذلك أن اليمن باتجاه الأخذ بنظام حكم وزاري ولاشك أن تجربة اليمنيين المريرة مع النظام الرئاسي ستكون حافزاً كبيراً ومؤثراً للأخذ بهذا الحكم.

ومعلوم من تاريخ العالمي للنظام البرلماني أن النظام الوزاري أو البرلماني إذا شئت يجعل من الوزارة المحور الرئيسي الفعال في مجال السلطة التنفيذية بحيث تمارس المهام الفعلية لحكم البلاد، ومن ثم تقع على عاتقها المسؤولية الكاملة أما السلطة التشريعية، وفي ظل هذا النظام يمكن تحقيق مبدأ الفصل المرن والنسبي بين السلطات وقد سبق القول باستحالة الفصل الكامل بين السلطات وإنما يقيم هذا النظام بينها نوعاً من التوازن والمساواة مع وجود قدر كبير من التعاون بينها.

خاتمة

ويجدر بنا أن نختم هذه الورقة ببعض المقترحات بما نأمل أن يتضمنه الدستور الجديد القادم من مبادئ وأحكام، بالإضافة إلى ما أوجت به الورقة في ثنايا حديثها السابق.

المقترحات:

وفيما يلي المقترحات:

- 1- منع المشرع العادي (البرلمان) من سن قانون ينتقص أو يقيد أو يهون من الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور.
- 2- ايجاد نص يمنع على المشرع العادي التنازل عن واجباته أو سلطاته الدستورية لأي من السلطتين الاخرين.
- 3- تحديد المؤهل العلمي المشترط أن يكون لدى المرشح للرئاسة/ وللوزارة/ وللبرلمان.
- 4- إلزام المشرع بعدم سن عقوبة الإعدام إلا في الحالات الثلاث التي ذكرها النبي ﷺ في قوله : ((لَا يَجِلُّ دَمٌ أَمْرِي مُسْلِمٍ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِإِذْنِ ثَلَاثِ النَّبِيِّ الرَّائِي، وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِديْنِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ)).
- 5- النص على وحدة القضاء بحيث يكون القضاء العادي هو المختص الوحيد بالفصل في المنازعات أيًا كانت.
- 6- النص على أن تولي منصب المحكمة العليا ومجلس القضاء بالانتخاب المباشر من قبل الجمعية العمومية المكونة من جميع القضاة بمختلف درجاتهم.
- 7- أن يكون نائب الرئيس منتخباً من قبل الشعب مع انتخاب رئيس الجمهورية.
- 8- مدة الرئاسة مرتان كل مرة خمس سنوات على الأقصى (هذا إذا كان الحكم رئاسياً).
- 9- الأخذ بنظام البرلمان من غرفتين تكون إحداها من قسمين نصفها بالانتخاب والنصف الآخر ممثل واحد عن كل محافظة وهي التي تنتخبه.
- 10- لا يجوز الحبس أو المنع من السفر أو مراقبة أحد إلا بأمر قضائي وبحكم مسبب، وكذلك الشأن المنع من التنقل أو التفتيش.
- 11- أعضاء النيابة العامة ليسوا قضاة ويتبعون المحكمة التي يعملون فيها.

- ١٢- للمواطنين حق الاجتماع وتنظيم التجمعات السلمية والاشتراك في المسيرات بشرط أن يكون ذلك بدون سلاح وبمجرد إبلاغ الشرطة.
- ١٣- تكوين الأحزاب والنقابات وكافة هيئات المجتمع المدني يكون بمجرد تسليم أوراق التأسيس إلى اللجنة العليا للانتخابات.
- ١٤- إن يتضمن النص الدستوري الخاص باليمين الدستورية (حماية الحقوق والحريات) بما في ذلك عضو البرلمان ورجال القوات المسلحة والأمن والقضاة.
- ١٥- إلغاء حصانة أعضاء البرلمان من الخضوع للتحقيق والمحاكمة.
- ١٦- تشكل اللجنة العليا للانتخابات من سبعة أعضاء جميعهم أعضاء في المحكمة العليا وينتخبون من جمعية مشكلة من بقية أعضاء المحكمة العليا ورؤساء محاكم الاستئناف في الجمهورية.
- ١٧- القضاء هو الذي يشرف على الانتخابات البرلمانية وغيرها من الانتخابات العامة.
- ١٨- يمنع أقارب رئيس الجمهورية الى الدرجة الرابعة من الترشيح إلى المناصب العليا أو تولي قيادة عليا في الجيش لمدة عشر سنوات من انتهاء ولايته.
- ١٩- إذا فاز بمنصب رئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة تاجر أو رجل أعمال تتولى إدارة أعماله التجارية لجنة من ثلاثة أشخاص يختارهم البرلمان على ان توافيه اللجنة بتقرير سنوي عن وضعه التجاري والمالي نهاية كل سنة.

المراجع:

١. أصول النظم الساسية المقارنة، د.أحمد سويلم العمري، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٦م.
٢. العلوم السياسية (ج١، ج٢)، ريموند كارفيلد، ترجمة الدكتور فاضل زكي، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٣م.
٣. المبادئ الأساسية للقانون والدستور، د.سعد عصفور، دار المعارف، الاسكندرية (بدون تاريخ).
٤. الوثائق العالمية والإقليمية، (مجموعة) ج١، دار العلم للملايين، ط١٩٨٨:١م.
٥. أنظمة السياسة، د.عبد الغني البسيوني، الدار الجامعية، بيروت، (بدون تاريخ).